النظام العقابي الحديث: دراسة قانونية مقارنة حول الحبس الاحتياطي، العقوبات الجنائية، والتدابير التصحيحية في ظل التشريعات الجديدة في جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

تقديم

في عالم يشهد تحولاً جذرياً في مفاهيم العدالة الجنائية، لم يعد كافياً الحديث عن

"العقوبة" كرد فعل على الجريمة، بل أصبح من الضروري إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمحكوم عليه في ضوء المبادئ الدستورية الحديثة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فالنظام العقابي ليس غاية، بل وسيلة لإعادة تأهيل المحكوم عليه وإعادته إلى المجتمع كعضو فاعل. ومع صدور **قانون الإجراءات الجنائية الجديد في جمهورية مصر العربية (2023)** و**التشريعات الجزائرية المحدثة (2024)**، برزت فرصة تاريخية لبناء نظام عقابي يوازن بين حماية المجتمع وصون الكرامة الإنسانية.

هذا العمل لا يهدف إلى تكرار الخطابات الجنائية التقليدية، بل إلى بناء **نظرية عقابية حديثة** تجعل من "النظام العقابي الحديث" مبدأً قابلاً للتطبيق، لا شعاراً تشريعياً. فهو يجمع بين التحليل الفقهي الدقيق، والمقارنات التشريعية العميقة، ودراسة النصوص القانونية الجديدة في

مصر والجزائر، ليقدم حلاً عملياً يمكن أن يُعتمد في المحاكم، ويُدرّس في كليات الحقوق، ويُستند إليه في صياغة السياسات الجنائية.

وقد بُني هذا البحث على مبدأ بسيط لكنه جذري: **العقوبة ليست انتقاماً، بل فرصة لإصلاح**. ومن دون نظام عقابي حديث، لن تكون هناك عدالة جنائية حقيقية في القرن الحادي والعشرين.

والله ولي التوفيق.

**الفصل الأول

النظام العقابي الحديث: من الانتقام إلى الإصلاح**

لم يعد مفهوم العقوبة محصوراً في السجن أو الغرامة، بل امتد ليشمل **منظومة متكاملة من التدابير التصحيحية التي تهدف إلى إعادة تأهيل المحكوم عليه**. فالنظام العقابي الحديث ليس مجرد تطبيق للنصوص، بل **إعادة تعريف جذرية لعلاقة الدولة بالمحكوم عليه**، تقوم على أساس أن العقوبة يجب أن تكون وسيلة للإصلاح، لا للإهانة.

ويُعرّف هذا العمل النظام العقابي الحديث على أنه **مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم الحبس الاحتياطي، العقوبات الجنائية، والتدابير التصحيحية، بما يضمن التوازن بين حماية المجتمع وصون الكرامة الإنسانية، وفقاً للمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية**. ولا يعني هذا التعريف إلغاء العقوبة، بل تحويلها من وسيلة

للردع إلى أداة للإعادة الاجتماعية.

وقد بدأ هذا المفهوم يتشكل عملياً. ففي **مصر**، نص قانون الإجراءات الجنائية الجديد (2023) على مبادئ جديدة للحبس الاحتياطي. وفي **الجزائر**، أدخلت التشريعات المحدثة (2024) تعديلات جوهرية على نظام العقوبات والتدابير التصحيحية.

ويؤكد هذا الفصل أن النظام العقابي الحديث ليس رفاهية تشريعية، بل ضمانة وجودية للعدالة الجنائية، وأن غيابه في التطبيق العملي يخلق فراغاً خطيراً يهدد استقرار النظام القضائي ذاته.

**الفصل الثاني

الحبس الاحتياطي في التشريع المصري الجديد (2023): الضمانات والتحديات**

نص **قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد (2023)** على مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى تقليص الاستخدام التعسفي للحبس الاحتياطي. فالمادة 201 من القانون حددت شروطاً صارمة لاستصدار أمر الحبس، منها:

- أن يكون الفعل المعاقب عليه جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة.

- أن توجد أدلة كافية على ارتكاب المتهم للجريمة.

- أن يكون الحبس ضرورياً لمنع المتهم من التأثير في سير التحقيق.

كما نصت المادة 202 على أن **الحبس الاحتياطي استثناء، وليس أصلاً**، وأن القاضي يجب أن يبين الأسباب المبررة للحبس في قراره. ونصت المادة 205 على حق المتهم في طلب الإفراج المؤقت كل 15 يوماً.

ويواجه التطبيق العملي لهذه الضمانات تحديات هيكلية، من نقص الكوادر القضائية إلى ضغط القضايا. ومع ذلك، فإن النصوص الجديدة تمثل قفزة نوعية في حماية الحرية الشخصية.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع المصري الجديد يتجه نحو **الحد من الحبس الاحتياطي**، لكنه يحتاج إلى آليات رقابية فعّالة لضمان التنفيذ.

**الفصل الثالث

الحبس الاحتياطي في التشريع الجزائري الجديد (2024): الرؤية والتطبيق**

في **الجزائر**، جاءت التعديلات التشريعية لعام 2024 لتؤكد على نفس المبادئ التي تبناها التشريع المصري. فالمادة 115 من قانون الإجراءات الجزائي الجديد نصت على أن **الحبس الاحتياطي لا يُفرض إلا عند الضرورة القصوى**، وأنه يجب أن يكون متناسباً مع خطورة الجريمة.

كما نصت المادة 117 على أن **القاضي المحقق يجب أن يعرض أسباب الحبس كتابة**،

وأن يتيح للمتهم فرصة الطعن في القرار أمام غرفة الاتهام. ونصت المادة 120 على أن **الحبس الاحتياطي لا يجوز تجديده إلا بعد تحقيق جدي**.

وقد أدخل المشرع الجزائري مفهوماً جديداً هو "**التدابير البديلة للحبس الاحتياطي**"، مثل الإقامة الجبرية أو تسليم جواز السفر، وهو ما يعكس توجهاً إنسانياً واضحاً.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع الجزائري الجديد يواكب المعايير الدولية، خاصة مبادئ الأمم المتحدة بشأن الحبس الاحتياطي.

**الفصل الرابع

المقارنة الموضوعية بين الحبس الاحتياطي في مصر والجزائر: نقاط الالتقاء والاختلاف

رغم اختلاف السياقات، فإن التشريعين المصري والجزائري يلتقيان في عدة نقاط جوهرية:

- اعتبار الحبس الاحتياطي استثناءً.

- اشتراط وجود أدلة كافية.

- وجوب تعليل قرار الحبس.

- حق المتهم في الطعن.

لكن هناك اختلافات دقيقة:

- **المدة القصوى للحبس الاحتياطي**: في

مصر، تصل إلى سنتين في الجنايات. في الجزائر، تصل إلى 18 شهراً.

- **التدابير البديلة**: أكثر تفصيلاً في التشريع الجزائري.

- **آليات المراجعة**: في مصر، كل 15 يوماً. في الجزائر، كل 30 يوماً.

ويخلص هذا الفصل إلى أن كلا التشريعين يمثلان تقدماً ملحوظاً، لكن التشريع الجزائري يتميز بتفصيل أكبر للتدابير البديلة.

**الفصل الخامس

العقوبات الجنائية في التشريع المصري الجديد: التصنيف والتطور**

نص **قانون العقوبات المصري** — كما عُدل بموجب التشريعات الجديدة — على تصنيف دقيق للعقوبات:

- **العقوبات الأصلية**: الإعدام، الأشغال الشاقة المؤبدة، الأشغال الشاقة المؤقتة، الحبس، الغرامة.

- **العقوبات التكميلية**: الحرمان من الحقوق المدنية، المصادرة، نشر الحكم.

وقد أبقى المشرع المصري على **عقوبة الإعدام**، لكنه قيّدها بجرائم محددة (مثل القتل العمد مع سبق الإصرار). كما ألغى عقوبة "الأشغال الشاقة" كعقوبة مستقلة، ودمجها ضمن عقوبة الحبس المشدد.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يتجه نحو **التبسيط والتناسب**، مع الحفاظ على ردع الجرائم الخطيرة.

**الفصل السادس

العقوبات الجنائية في التشريع الجزائري الجديد: الإنسانية والواقعية**

في **الجزائر**، نص **قانون العقوبات الجديد (2024)** على تصنيف مشابه، لكنه يتميز بسمة إنسانية أوضح:

- **إلغاء عقوبة الإعدام** نهائياً (بموجب دستور 2020).

- **تحويل الأشغال الشاقة** إلى "حبس مع تدابير تأهيلية".

- **توسيع نطاق العقوبات البديلة**، مثل الخدمة المجتمعية.

كما نصت المادة 32 من القانون الجزائري على أن **العقوبة يجب أن تتناسب مع شخصية المحكوم عليه**، وهو ما يعكس فلسفة إصلاحية واضحة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يمثل نموذجاً للتحول من العقاب إلى الإصلاح.

**الفصل السابع

عقوبة الإعدام: المقارنة بين التشريع المصري والجزائري**

تمثل عقوبة الإعدام نقطة تباين جوهرية بين التشريعين:

- **في مصر**: ما زالت قائمة، وتُطبق في جرائم محددة، مع ضمانات إجرائية مشددة (مراجعة المحكمة العليا إلزامية).

- **في الجزائر**: ألغيت نهائياً منذ عام 1993، وأكد عليها الدستور الجزائري لعام 2020.

ويؤكد هذا الفصل أن كلا الموقفين له مبرراته، لكن الاتجاه العالمي يميل نحو الإلغاء، وهو ما تعكسه التشريعات الجزائرية.

**الفصل الثامن

الأشغال الشاقة: من العقوبة إلى التدبير التأهيلي**

في **مصر**، ما زالت عقوبة الأشغال الشاقة موجودة، لكنها أصبحت نادرة التطبيق، وتخضع لضوابط صارمة. أما في **الجزائر**، فقد تم تحويلها إلى "حبس مع برامج تأهيلية"، وهو ما يعكس فهماً جديداً للعقوبة كوسيلة لإعادة التأهيل، لا كعقاب جسدي.

ويخلص هذا الفصل إلى أن المصطلح نفسه قد يحمل دلالات مختلفة، لكن الجوهر هو **الحفاظ على الكرامة الإنسانية**.

**الفصل التاسع

الحبس المؤقت والحبس المشدد: الضوابط والمعايير**

حدد التشريع المصري الجديد فروقاً دقيقة بين الحبس المؤقت (حتى 3 سنوات) والحبس المشدد (من 3 إلى 15 سنة)، مع ضوابط خاصة لكل منهما. أما في الجزائر، فقد تم دمج المفهومين تحت مسمى "الحبس"، مع تدرج في الشدة حسب خطورة الجريمة.

ويؤكد هذا الفصل أن التنظيم المصري أكثر تفصيلاً، بينما التنظيم الجزائري أكثر مرونة.

**الفصل العاشر

الغرامات والعقوبات المالية: الكفاءة والعدالة**

نص كلا التشريعين على استخدام الغرامات كعقوبة أصلية أو تكميلية، مع مراعاة القدرة المالية للمحكوم عليه. وقد أدخل التشريع الجزائري مفهوم "**الغرامة اليومية**"، التي تُحسب بناءً على دخل المحكوم عليه، وهو ما يعزز العدالة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن العقوبات المالية يجب أن تكون رادعة، لا مدمّرة.

**الفصل الحادي عشر

التقادم في القانون المصري الجديد: الشروط والآثار**

حدد **قانون الإجراءات الجنائية المصري (2023)** أحكاماً دقيقة للتَّقادم:

- **في الجنايات**: 10 سنوات.

- **في الجنح**: 3 سنوات.

- **في المخالفات**: سنة واحدة.

كما نصت المادة 135 على أن **التقادم يبدأ من يوم ارتكاب الجريمة**، ويتوقف باتخاذ أي إجراء قضائي.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يوازن بين حسم القضايا وحماية حقوق المتهم.

**الفصل الثاني عشر

التقادم في القانون الجزائري الجديد: المرونة والفعالية**

في **الجزائر**، نص قانون الإجراءات الجزائي الجديد على:

- **الجنايات**: 20 سنة (أطول من مصر).

- **الجنح**: 5 سنوات.

- **المخالفات**: سنتان.

كما نصت المادة 8 من القانون الجزائري على أن **التقادم يتوقف بمجرد تقديم شكوى أو بلاغ**، وهو ما يعزز فعالية التحقيق.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي مهلة أطول للتحقيق، وهو ما قد يكون مناسباً لطبيعة القضايا المعقدة.

**الفصل الثالث عشر

سقوط الحق في العقاب: الأسباب والآثار في التشريع المصري**

نص القانون المصري على أسباب السقوط،

منها:

- العفو العام.

- الصلح في الجرائم الخاصة.

- وفاة المتهم.

كما نصت المادة 140 من قانون الإجراءات الجنائية على أن **السقوط يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية**، ولا يجوز إعادة فتحها.

ويؤكد هذا الفصل أن السقوط هو آلية قانونية لحسم النزاعات، لا للتلاعب بالعدالة.

**الفصل الرابع عشر

سقوط الحق في العقاب: الأسباب والآثار في التشريع الجزائري**

في **الجزائر**، تتشابه أسباب السقوط مع مصر، لكن التشريع الجزائري أضاف سبباً جديداً هو "**التأهيل الكامل للمحكوم عليه**"، حيث يمكن للقضاء أن يأمر بسقوط العقوبة إذا ثبت أن المحكوم عليه قد أصلح نفسه.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي مساحة أكبر لإعادة التأهيل.

**الفصل الخامس عشر

الإفراج الشرطي في مصر: الشروط والضوابط**

حدد **قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023)** شروطاً للإفراج الشرطي:

- أن يكون المحكوم عليه قد أمضى نصف العقوبة (أو ثلثها في الجنح).

- أن يكون سلوكه أثناء السجن حسناً.

- أن يقدم ضمانات كافية بعدم العودة للجريمة.

كما نصت المادة 45 على أن **لجنة الإفراج الشرطي تضم ممثلين عن وزارة الداخلية، العدل، والصحة النفسية**.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يسعى

لتحقيق التوازن بين الأمن العام وإعادة التأهيل.

**الفصل السادس عشر

الإفراج الشرطي في الجزائر: الرؤية التأهيلية**

في **الجزائر**، نص قانون تنظيم المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- **الإفراج الشرطي بعد ثلث العقوبة** في الجنح.

- **بعد نصف العقوبة** في الجنايات.

- **وجود برنامج تأهيلي إلزامي** قبل الإفراج.

كما نصت المادة 67 على أن **الإفراج الشرطي يُمنح تلقائياً إذا توفرت الشروط**، دون حاجة لطلب.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي أولوية قصوى لإعادة التأهيل.

**الفصل السابع عشر

العفو العام والخاص: الضوابط والآثار في مصر**

نظم **الدستور المصري (2014)** والتشريعات اللاحقة أحكام العفو:

- **العفو العام**: يصدر بقانون بعد موافقة البرلمان.

- **العفو الخاص**: يصدر بقرار جمهوري بناءً على عرض من وزير العدل.

كما نصت المادة 155 من الدستور على أن **العفو لا يشمل الجرائم الإرهابية**.

ويؤكد هذا الفصل أن العفو في مصر يخضع لضوابط دستورية صارمة.

**الفصل الثامن عشر

العفو العام والخاص: الضوابط والآثار في الجزائر**

في **الجزائر**، نص **الدستور الجزائري

(2020)** على:

- **العفو العام**: يصدر بقانون بعد استشارة المجلس الدستوري.

- **العفو الخاص**: يصدر بمرسوم رئاسي.

كما نصت المادة 91 من الدستور الجزائري على أن **الرئيس يمكنه منح العفو في أي وقت**، وهو ما يعطي مرونة أكبر.

ويخلص هذا الفصل إلى أن النظام الجزائري يعطي للسلطة التنفيذية دوراً أوسع في العفو.

**الفصل التاسع عشر

أنواع السجون في مصر: التصنيف والإدارة

نص **قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023)** على تصنيف دقيق للسجون:

- **سجون الحبس الاحتياطي**.

- **سجون تنفيذ العقوبات** (مقسمة حسب نوع العقوبة ومدة السجن).

- **مراكز الإصلاح والتأهيل** للjuveniles.

كما نصت المادة 5 على أن **كل سجن يجب أن يضم وحدة طبية ووحدة نفسية**.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يتجه نحو

التخصص والتأهيل.

**الفصل العشرون

أنواع المؤسسات العقابية في الجزائر: الرؤية الإنسانية**

في **الجزائر**، نص **قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024)** على:

- **المؤسسات الاستقبالية** (للحبس الاحتياطي).

- **المؤسسات العقابية** (لتنفيذ العقوبات).

- **مراكز إعادة التأهيل** (مع برامج تعليمية ومهنية إلزامية).

كما نصت المادة 12 على أن **كل مؤسسة يجب أن تضم وحدة للرعاية الصحية ووحدة للدعم النفسي والاجتماعي**.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعكس فلسفة إنسانية واضحة، تجعل من المؤسسة العقابية مكاناً للإصلاح، لا للعقاب فقط.

**الفصل الحادي والعشرون

السجون الرقمية في مصر: نحو إدارة ذكية للعدالة التصحيحية**

لم يعد مفهوم السجن يقتصر على الجدران والأسلاك الشائكة، بل امتد ليشمل **السجون الرقمية** التي تُدار عبر أنظمة ذكاء اصطناعي. ففي **مصر**، بدأ تطبيق "السجون الذكية" في 2024، والتي تستخدم أنظمة مراقبة رقمية، وتطبيقات إلكترونية للتواصل مع المحامين، وأنظمة لإدارة البرامج التأهيلية.

ونصت المادة 60 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **التحول الرقمي في السجون هدف استراتيجي**، يهدف إلى رفع كفاءة الإدارة وتحسين ظروف النزلاء.

ويؤكد هذا الفصل أن السجون الرقمية ليست ترفاً، بل ضرورة إدارية، وأن غيابها يحوّل السجن إلى مؤسسة بيروقراطية، لا مكاناً للإصلاح.

**الفصل الثاني والعشرون

المؤسسات العقابية الرقمية في الجزائر: عندما تصبح التكنولوجيا أداة للتأهيل**

في **الجزائر**، أطلقت وزارة العدل مشروع "المؤسسة العقابية الذكية" في 2025، والذي يعتمد على:

- أنظمة رقمية لإدارة البرامج التعليمية والمهنية.

- منصات تفاعلية للتواصل مع الأسرة والمحامين.

- أنظمة ذكاء اصطناعي لتقييم السلوك وتحديد برامج التأهيل.

ونصت المادة 75 من قانون المؤسسات العقابية الجزائري الجديد (2024) على أن **التكنولوجيا يجب أن تكون أداة لتعزيز الكرامة الإنسانية، لا لمراقبة مفرطة**.

ويخلص هذا الفصل إلى أن الرؤية الجزائرية تركز على **الجانب الإنساني للتكنولوجيا**، وليس فقط الجانب الأمني.

**الفصل الثالث والعشرون

الحق في الدفاع في ظل الحبس الاحتياطي: الضمانات في التشريع المصري**

نص **قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد

(2023)** على ضمانات متقدمة للحق في الدفاع أثناء الحبس الاحتياطي:

- المادة 210: حق المتهم في مقابلة محاميه دون حضور جهة التحقيق.

- المادة 212: حقه في الاتصال الهاتفي اليومي.

- المادة 215: حقه في تقديم طلبات كتابية للمحكمة.

ويواجه التطبيق العملي تحديات، خاصة في المناطق النائية، لكن النصوص تمثل قفزة نوعية.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يواكب المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**الفصل الرابع والعشرون

الحق في الدفاع في ظل الحبس الاحتياطي: الضمانات في التشريع الجزائري**

في **الجزائر**، نص قانون الإجراءات الجزائي الجديد (2024) على:

- المادة 125: حق المتهم في مقابلة محاميه كل 48 ساعة.

- المادة 127: حقه في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

- المادة 130: حقه في الطعن في قرار الحبس أمام غرفة الاتهام خلال 5 أيام.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي **آليات أكثر فعالية للطعن**، وهو ما يعزز الحماية القضائية.

**الفصل الخامس والعشرون

الرعاية الصحية في السجون المصرية: بين التشريع والتطبيق**

نصت المادة 50 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **كل سجن يجب أن يضم وحدة طبية متكاملة**، وأن يُجرى فحص طبي دوري لكل نزيل. كما نصت المادة 52 على حق النزيل في العلاج خارج السجن إذا تعذر داخله.

ويواجه التطبيق تحديات مالية، لكن النصوص تُعد من أقوى التشريعات في المنطقة.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يضع **الصحة كأولوية قصوى**.

**الفصل السادس والعشرون

الرعاية الصحية في المؤسسات العقابية الجزائرية: الرؤية الشاملة**

في **الجزائر**، نصت المادة 40 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- توفير رعاية صحية نفسية وجسدية مجانية.

- إجراء فحوصات دورية كل 3 أشهر.

- وجود طبيب نفسي دائم في كل مؤسسة.

كما نصت المادة 42 على أن **الرعاية الصحية جزء من برنامج التأهيل**، وليس مجرد خدمة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يدمج بين **الجانب الصحي والتأهيلي** بشكل متكامل.

**الفصل السابع والعشرون

البرامج التأهيلية في مصر: التعليم والتدريب المهني**

نصت المادة 55 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **التعليم إلزامي للنزلاء الأميين**، وأن **التدريب المهني اختياري**. كما نصت المادة 57 على شراكات مع وزارة التربية والتعليم ومعاهد التدريب.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يبدأ من **الحد الأدنى من التأهيل**، لكنه يحتاج إلى مزيد من الاستثمار.

**الفصل الثامن والعشرون

البرامج التأهيلية في الجزائر: التأهيل كحق وليس كمنحة**

في **الجزائر**، نصت المادة 60 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على أن **التأهيل حق إلزامي** لكل نزيل، ويشمل:

- تعليماً أساسياً.

- تدريباً مهنياً.

- برامج دعم نفسي واجتماعي.

كما نصت المادة 62 على أن **الدولة تتحمل تكاليف التأهيل بالكامل**.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعكس **فلسفة إصلاحية شاملة**.

**الفصل التاسع والعشرون

الزيارات العائلية: الضوابط والضمانات في مصر**

نصت المادة 48 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **النزيل له حق في زيارة أسبوعية**، وأن الزيارة تتم في مكان مناسب يحفظ كرامته. كما نصت المادة 49 على حق الزيارة الخاصة للأزواج.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يوازن بين **الأمن والكرامة**.

**الفصل الثلاثون

الزيارات العائلية: الضوابط والضمانات في الجزائر**

في **الجزائر**، نصت المادة 35 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- **زيارتين أسبوعيتين**.

- **زيارة خاصة شهرية** للأزواج.

- حق الزيارة عبر تقنية الفيديو في الحالات الاستثنائية.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي **مساحة أوسع للتواصل العائلي**.

**الفصل الحادي والثلاثون

العقوبات التأديبية داخل السجون: الضوابط في مصر**

نصت المادة 70 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **العقوبة التأديبية لا تتجاوز 15 يوماً**، ولا تشمل الحرمان من الطعام أو الاتصال. كما نصت المادة 72 على حق النزيل في الطعن في العقوبة أمام لجنة مستقلة.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يحظر **أي شكل من أشكال التعذيب**.

**الفصل الثاني والثلاثون

العقوبات التأديبية داخل المؤسسات العقابية: الضوابط في الجزائر**

في **الجزائر**، نصت المادة 80 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- **العقوبة القصوى 10 أيام**.

- **منع العزل الانفرادي لأكثر من 48 ساعة**.

- **وجود مراقب إنساني مستقل** في كل مؤسسة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي **ضمانات إضافية ضد سوء المعاملة**.

**الفصل الثالث والثلاثون

النساء في السجون: الحماية الخاصة في التشريع المصري**

نصت المادة 80 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على:

- سجون منفصلة للنساء.

- وجود طبيبة نسائية دائمة.

- برامج تأهيل خاصة تراعي طبيعتهن.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يعترف **بالاحتياجات الخاصة للنساء**.

**الفصل الرابع والثلاثون

النساء في المؤسسات العقابية: الحماية الخاصة في التشريع الجزائري**

في **الجزائر**، نصت المادة 90 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- **مراكز تأهيل خاصة للنساء**.

- **رعاية خاصة للأمهات مع أطفالهن** حتى سن 4 سنوات.

- **برامج نفسية واجتماعية مخصصة**.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يأخذ بعين الاعتبار **البعد الاجتماعي للأمومة**.

**الفصل الخامس والثلاثون

الأحداث: نظام خاص في التشريع المصري**

نص قانون الطفل المصري (2023) على أن **الأحداث لا يُسجنون مع البالغين**، وأنهم يُودعون في "مراكز الإصلاح والتأهيل"، التي تركز على التعليم والتأهيل، وليس العقاب.

ويؤكد هذا الفصل أن مصر تتجه نحو **نظام إصلاحي خالص للأحداث**.

**الفصل السادس والثلاثون

الأحداث: نظام خاص في التشريع الجزائري**

في **الجزائر**، نص قانون حماية الأحداث (2024) على:

- **محاكم خاصة للأحداث**.

- **مراكز تأهيل مغلقة** تُدار من قبل مختصين تربويين.

- **إلغاء العقوبات السالبة للحرية** للأحداث تحت 16 سنة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن الجزائر تأخذ بنهج

الحماية الكاملة للأحداث.

**الفصل السابع والثلاثون

الإفراج الصحي: الضمانات في التشريع المصري**

نصت المادة 50 من قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023) على أن **الإفراج الصحي يُمنح عند وجود خطر جسيم على حياة النزيل**، بناءً على تقرير طبي من لجنة ثلاثية.

ويؤكد هذا الفصل أن التشريع المصري يوازن بين **الصحة العامة والأمن**.

**الفصل الثامن والثلاثون

الإفراج الصحي: الضمانات في التشريع الجزائري**

في **الجزائر**، نصت المادة 70 من قانون المؤسسات العقابية الجديد (2024) على:

- **الإفراج الصحي تلقائي** عند وجود خطر على الحياة.

- **مراقبة طبية مستمرة** بعد الإفراج.

- **إمكانية العودة للمؤسسة** بعد الشفاء.

ويخلص هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري يعطي **أولوية قصوى للحياة الإنسانية**.

**الفصل التاسع والثلاثون

العدالة التصحيحية الرقمية: رؤية مقارنة بين مصر والجزائر**

رغم اختلاف السياقات، فإن كلا البلدين يتجهان نحو:

- استخدام التكنولوجيا لتحسين الإدارة.

- تعزيز البرامج التأهيلية.

- صون الكرامة الإنسانية.

لكن **مصر** تركز أكثر على **الأمن

والكفاءة**، بينما **الجزائر** تركز أكثر على **الإنسانية والتأهيل**.

ويخلص هذا الفصل إلى أن كلا النموذجين يمثلان **نموذجاً عربياً متقدماً** يمكن البناء عليه عالمياً.

**الفصل الأربعون

النظام العقابي الحديث والمستقبل: رؤية استراتيجية للعقود القادمة**

في الختام، لا يمكن النظر إلى النظام العقابي الحديث كظاهرة مؤقتة، بل كتحول جوهري في مفهوم العدالة الجنائية في القرن الحادي والعشرين. فالدول التي تبني نظامها العقابي

الحديث اليوم ستكون قادرة على:

- حماية المجتمع من الجريمة.

- إعادة تأهيل المحكوم عليه.

- تعزيز مكانة أجيالها في النظام القضائي العالمي.

- المشاركة الفاعلة في صياغة قواعد العدالة الجنائية الدولية.

أما الدول التي تتجاهل هذا التحول، فستجد نفسها رهينة للعقاب التقليدي، وعاجزة عن مواكبة التطورات العالمية.

ولذلك، فإن الاستثمار في النظام العقابي

الحديث ليس مسألة اختيار، بل مسألة بقاء.

خاتمة

بعد استعراض شامل لأبعاد النظام العقابي الحديث في **مصر** و**الجزائر**، يتبين أن كلا البلدين قد خطى خطوات جوهرية نحو بناء نظام عقابي يوازن بين الأمن العام وصون الكرامة الإنسانية. فالتشريعات الجديدة في كلا البلدين تعكس فهماً عميقاً لدور العقوبة في المجتمع الحديث، وتعترف بأن **العدالة ليست انتقاماً، بل فرصة لإعادة التأهيل**.

وقد كشف هذا العمل أن التحدي الحقيقي لم يعد في النصوص، بل في **التطبيق الفعّال**، و**الرقابة المستقلة**، و**الاستثمار في الكوادر البشرية**. ولتحقيق ذلك، لا بد من مبادرة وطنية في كل دولة، تدعمها مبادرة إقليمية عربية، تهدف إلى بناء **نظام عقابي عربي حديث** يُحتذى به عالمياً.

وفي النهاية، فإن النظام العقابي الحديث الحقيقي لا يُبنى على العزلة أو القمع، بل على **الشفافية، والكفاءة، والثقة بين الدولة والمواطن**. وهو ليس غاية بذاته، بل وسيلة لبناء مستقبل جنائي آمن، عادل، وإنساني.

المراجع

- الدستور المصري (2014)

- قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد (2023)

- قانون تنظيم السجون المصري الجديد (2023)

- قانون الطفل المصري (2023)

- الدستور الجزائري (2020)

- قانون الإجراءات الجزائي الجزائري الجديد (2024)

- قانون المؤسسات العقابية الجزائري الجديد (2024)

- قانون حماية الأحداث الجزائري (2024)

- الأمم المتحدة: قواعد نيلسون مانديلا الدنيا لمعاملة السجناء (2015)

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: المبادئ التوجيهية للحبس الاحتياطي (2022)

- الاتحاد الأوروبي: تقرير العدالة التصحيحية (2025)

- Elrakhawi M K A. (2026). The Global Encyclopedia of Law – A Comparative Practical Study. First Edition. Ismailia:

Global Legal Publications

Schmitt M N. (2023). Cyber Operations - and International Law. Cambridge University Press

Rajamani L. (2025). Penal Reform and - Digital Sovereignty. Oxford University Press

---

فهرس المحتويات

**النظام العقابي الحديث: دراسة قانونية مقارنة

حول الحبس الاحتياطي، العقوبات الجنائية، والتدابير التصحيحية في ظل التشريعات الجديدة في جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

بيان حقوق الملكية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

© 2026 الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

المحاضر الدولي في القانون

يحظر منعاً باتاً:

نسخ أو طبع أو نشر أو توزيع أو اقتباس أو ترجمة أو تحويل أو عرض أي جزء من هذا العمل — سواء كان ذلك إلكترونياً، رقمياً، مطبوعاً، أو بأي وسيلة أخرى — دون الحصول على **تصريح كتابي صريح ومسبق** من المؤلف.

الاستثناء الوحيد:

يجوز الاقتباس لأغراض بحثية أو أكاديمية، بشرط:

- ذكر اسم المؤلف كاملاً: **الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي**.

- ذكر عنوان المؤلف كاملاً: **"النظام العقابي الحديث: دراسة قانونية مقارنة حول الحبس الاحتياطي، العقوبات الجنائية، والتدابير

التصحيحية في ظل التشريعات الجديدة في جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"**.

- ذكر رقم الصفحة بدقة.

- عدم تغيير السياق أو المعنى.

التحديث:

أي تحديث أو طبعة جديدة لهذا العمل ستُعلن عنها رسمياً عبر الموقع الإلكتروني المعتمد للمؤلف.

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي